ميزان الشّعوب الحزينة

عائشة بلحاج

بعد أن أتممتُ قراءة كتاب «الكتاب الأبيض» للفائزة بجائزة نوبل للآداب هذه السنة، الكورية هان كانغ، عدتُ إلى إتمام قراءة روايتها الأشهر «النَّباتية»، بعد أن توقفتُ لقلّة التّحفز فيها. «الكتاب الأبيض» نثري جميل، حضّرني للجزء النثري في «النباتية»، حين تحرَّرت المؤلفة من ضغطِ الأحداث، وعادت إلى لعبة التّداعي النفسي. لكن الحُزن الذي فيه، ذلك الحزن الذي لن تجده إلّا في هذه المنطقة من العالم، كالأدب الياباني، والذي ليس هشاشةً بالمعنى الشائع، بل هو شعور مزمن بالعدمية، من باب التِّيه الوجودي، والاستغناء التام عن الحاجة إلى الحياة.

أكبرُ دافع للحياة هناك، حسب الرِّواية، هو المسؤولية تجاه العائلة، أما بقيّة الناس فلا خيط يربط الإنسان بهم. هل هي مسألة جغرافية أو عدوى اجتماعية؟ كل هذا المزاج الانتحاري وهذه الحياة التي ليست حياة، وهذا التّلاشي في المَلل منذ الولادة، ولن أقول اليأس، لأن اليأس يأتي بعد الأمل... لا عجب أن تكون حالات الانتحار كثيرة هناك بعد أن ننهي قراءة الكتاب.

ورغم أننا نجد ألف عيب في المنطقة العربية، على العالم أن يشكرنا لأنّنا ما زلنا نضحك رغم مصائبنا. الوحيدون الذين يتفوّقون علينا أفارقة جنوب الصحراء، هؤلاء تسبقهم الابتسامات والبهجة في عز المصائب والحروب الأهلية، والغربة في بلاد الآخرين بأجور لا تليق بالبشر، ولكنهم يبتسمون وتتعلّب أصوات ضحكاتهم على شكاويهم، رغم أنها تهدّ الجبال.

لعلّها مسألة الحجم الجسدي التي تعطي الأفريقي هذه القدرة على الشراسة تجاه مصائب الحياة والحفاظ على الإحساس بالانتماء... ما من دراسة في الموضوع، لكن تجربة شخصية أشعرتني بالرابط. فحين فقدت الكثير من وزني، إحدى المرّات، شعرتُ أنني قد أطير في أي لحظة مع هبوب الرياح، وعليّ التمسك بشيءٍ ما حتّى لا أفعل. وصار تعلّقي بالأشياء خفيفاً بقدر خفّةً ثقلي على الأرض، وشعوري بالتوازن النفسي قلّ كثيراً.

لدى كثيرين «فيزياء الحزن» أكثر قوة وأقرب للقارئ، لأنّها روايةٌ هائلة الإبداع، وتخوض في أبعاد الحزن البشري من دون أن تسمّيه مباشرة. وهي رحلة غير مباشرة في أعماق التّعاسة. أما «النباتية» فهي رحلة مباشرة محدّدة في سبب حزن أبطال هان، لكننا لا نقتنع بهذه الأسباب، فنجد أنفسها مع ندوب الطفولة لدى الأختيْن، ثم نضيع، لأن بقية الشخصيات لا تقلّ هشاشة عنهما، ولا نعرف لماذا.

في رواية «الأشياء تتداعى» للنّيجيري تشنوا أتشيبي تكمن لعنة الأفارقة في الآخر، وهو الرجل الأبيض، الذي احتلّ بلادهم. غير ذلك كانوا سعداء، رغم أن عاداتهم هي الأكثر منافاة للعقل: من عبادة الأرواح، وتمثيل كبار السنّ هذه الأرواح، وتصديق الآخرين ذلك، إلى ترك الرضّع قرابين للأرواح في الغابة، والزوجات العديدات رغم الفقر وقلة الغذاء... يبدو هذا كله قاسياً على الجميع، ومع ذلك لا يبدو أحدهم تعيساً لذلك، أو مصاباً بالهشاشة الحادّة.

لدى السود الأميركيين الرجل الأبيض مسؤول عن التعاسة أيضاً، مع ذلك يظل تأثير الجذور النفسية الأفريقية قويا، فلدى السّود طريقتهم في الابتهاج والاحتفال الصاخب بالحياة. لكن الرجل الأسود نفسه، عند نساء الأميركية السوداء أليس ووكر، هو سبب التعاسة، فهو عنيف وخائن وكسول... وبقدر ما يعاني من الرجل الأبيض، يُنفّس القمع على الزوجة والحبيبة والابنة، إلا الأم فهي المرأة الوحيدة التي تحظى بتقديره.

في الأدب العربي، المجتمع هو البُعبع في جلّ الرّوايات، والتعاسة مصدرُها المجتمع الذي يمثل لعنة الإنسان، امرأة أو رجلاً. رغم أن الرّجل نفسه الذين يطحنه المجتمع لا يتردّد في طحن المرأة ليكون جزءاً من الطّاحونة العملاقة للمجتمع. المجتمع هنا لا يقف عند الأسرة، يتمدّد إلى بيئة واسعة.

أي ثمن للمصالحة بين المغرب وفرنسا ؟

محمد طيفوري

دشّن المغرب وفرنسا فصلا جديدا في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بعد زيارة الدولة التي أدّاها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بمعية وفد رفيع من 122 شخصا، إلى الرباط نهاية الشهر الماضي (30 - 28 أكتوبر/ تشرين الأول)، لينهي بذلك أزمة دبلوماسية صامتة استمرّت زهاء ثلاث سنوات بين البلدين، استخدم فيها الطرفان أساليب مشروعة (أزمة التأشيرات وملف الهجرة...) وغير مشروعة (المسّ بالحياة الشخصية للرئيس الفرنسي) في سياق تبادل الضربات بينهما.

تطوي زيارة المصالحة صفحة الفتور الدبلوماسي بتدشين «شراكة استثنائية وطيدة»؛ تعدّ الأولى من نوعها لباريس مع بلد خارج الاتحاد الأوروبي، ترسم خريطة طريق لعلاقات البلدين ثلاثة عقود مقبلة، استناداً إلى جملة مبادئ من قبيل «المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واختيارات السياسة الخارجية واحترام الالتزامات المبرمة والثقة والتشاور المسبق...»، تمثل «إطارا استراتيجيا جديدا»، حسب صحيفة لوموند الفرنسية، سيكون بديلاً عن اتفاقية سان كلو الموقّعة عام 1955.

هكذا، تحوّلت مخاطبة الرئيس الفرنسي المغاربة من فعل مستهجن قبل نحو سنة؛ في سبتمبر/ أيلول 2023، بعد حادثة زلزال الحوز، إلى نشاط رسمي تفتتح به أجندة اليوم الثاني من الزيارة، حيث خاطب ماكرون ممثلي الأمة في البرلمان المغربي، استنادا إلى الفصل 68 من الدستور، مؤكّدا موقف بلاده السابق بشأن دعم سيادة المغرب على الصحراء، «أعيد التأكيد أمامكم، أنه بالنسبة لفرنسا، فإن حاضر هذه المنطقة ومستقبلها يندرج في إطار السيادة المغربية»، مضيفا أن «الفاعلين الاقتصاديين وشركاتنا سوف يرافقون تنمية هذه المنطقة عبر استثمارات ومبادرات دائمة وتضامنية لصالح سكانها».

فسّرت أصوات مغربية كثيرة التحول الطارئ في الموقف الفرنسي بأنه تفاعل مع خطاب الملك محمد السادس، في أغسطس/ آب 2022، الذي حدّد بوصلة الدبلوماسية المغربية، «تقول لأصحاب المواقف الغامضة أو المزدوجة، إن المغرب لن يقوم معهم، بأي خطوة اقتصادية أو تجارية، لا تشمل الصحراء المغربية»، معلناً، بلغة مباشرة لا تحتاج إلى تأويل، «ننتظر من بعض الدول، من شركاء المغرب التقليديين والجدد، التي تتبنّى مواقف غير واضحة، بخصوص مغربية الصحراء، أن توضح مواقفها، وتراجع مضمونها بشكل لا يقبل التأويل». وقد حدا هذا خبراء ومحللين إلى القول إن المغرب بات يُروض الدبلوماسيات الأوروبية، فبعد مدريد وبرلين جاء دور على باريس، في قراءة اختزالية فجة، تنمّ عن تماهي أصحابها، إلى درجة الانصهار، مع السردية الرائجة في الدوائر الرسمية، لأن طرح أسئلة بديهية عن توقيت الزيارة، ودواعي التأييد الفرنسي، المتأخّر نسبيا، مبادرة الحكم الذاتي، كفيل بتوضيح الثمن المدفوع لثني الدبلوماسية الفرنسية عن مواقفها؟

يشاء أن قضية الصحراء هي «مفتاح المصالحة» بين الرباط وباريس، وهذا صحيح، شريطة استحضار المصالح الاقتصادية، فالانقلاب في الموقف الفرنسي لصالح المغرب، بعد سنوات من التردّد والالتباس، كان مقابل 22 اتفاقية اقتصادية وتجارية بمبلغ إجمالي يصل إلى عشرة مليارات يورو. وكانت باريس واضحة، في مقاصدها، بالإصرار على «مرافقة المغرب بالخبرة التي اكتسبتها خلال الألعاب الأولمبية في باريس في مشاريع البنية التحتية الكبرى المتعلقة بكأس العالم لكرة القدم 2030».

تبحث فرنسا ماكرون عن متنفّس يخرجها من دوامة أزماتٍ لا تنتهي إضافة إلى أنّها دعمت بشكل مباشر بعض الجماعات المسلّحة في سورية، حيثُ اعتبرت أنّها تساهم في مواجهة المدّ الروسي/ الإيراني الذي استعانَ به نظام بشار الأسد.

إذن، يبدو معقولاً أنْ تصل أيُّ إدارة أميركيّة إلى أنّ الفشل الذريع الذي مُنيت به في كلّ الحروب والتّغييرات التي قادتها، يتطلّب منها تغيير سياساتها تجاه المنطقة، أو على الأقل كفّ يدها عن هذه المنطقة المنكوبة، لكنّ ذلك مستحيل المنال، حيثُ الفوضى والانقسام (والاقتسام أيضاً) هما ضمانُ بقاء دولة الاحتلال. وعليه، كانَ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023) حدثاً مفصليّاً، شأن انهيار جدار برلين، غيّر حسابات الاحتلال والولايات المتّحدة، وأعاد إلى الواجهة قضيّة فلسطين قضيّة أساسيّة لا يمكن الوصول إلى الاستقرار (إنْ كانَ أحدٌ يرغب بالوصول إليه) بلا إيجاد حلّ عادل (بشكل ما) مستند إلى الشرعية الدولية (غير الشرعيّة غير العادلة)، وكانَ نقطة انهيار لأسطورة جيش الاحتلال الذي لا يُقهَر، حينَ كبّدته فصائلُ مسلّحة بإمكانات بسيطة خسائر هائلة، وصمدت صموداً أسطوريّاً، رغمَ تغوّله وتوحّشه على المدنيين بشكل لن ينساه التاريخ، ولا يمكنُ وصفه إلّا بـ«النازيّة الجديدة».

الآن، ومع اقتراب الحرب من يومها الـ400، وفي ظلّ الانتخابات الأميركيّة، وتطوّرات الحرب في لبنان منذ تفجيرات «البيجر» والاغتيالات الكبيرة التي جرت في أسبوع فقط، يبدو أنّ دولة الاحتلال استعادت هالة القوّة والردع إلى درجة العظمة والجنون، ولا يحضرني إلّا محمود درويش وهو يقول في احتفاليّة نظمتها جامعة بيرزيت بمناسبة إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ للجنوب اللبنانيّ عام 2000، إنّ «إسرائيل انتصرت على العرب أكثر من طاقتها على تحمّل تبعات نصرها، إذ صار دماغها العسكري أكبر من جسدها، فأصبحت أسيرة لفائض قوة جشعة...». لذا، إن كان نتنياهو يفكّر بصفقة رهائن قبل اغتيال يحيى السّنوار وحسن نصر الله، فإنّه الآن لا يفكّر إلّا من منطلق القوّة ونشوة «الانتصار»، وهو لن يتوقّف، فالفرصة مواتية لفعل الكثير في الشّرق الأوسط والمنطقة، بداية بمفاعلات إيران، وليس نهاية بتوسيع حدود دولة الاحتلال وإعادة رسم خريطتها وتهجير مَن (وما) يمكن تهجيره، في ظلّ عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

مرّت الأيام الـ400 ثقيلة وجنونيّة على الجالسين تحتَ القصف واحتمالات الموت والجوع في غزّة. امّا نحنُ فنستمرُّ في يومينَا، وفي فُرجتنا «المبرحة» على صُور وأصوات ودماء عشرات الآف الضّحايا في غزّة ولبنان والضّفة الغربية والقدس. لكن ربما علينا أيضاً أنْ ننظر إلى التاريخ علّنا نكفّ عن قول «أكلتُ يومَ أكلَ الثور»، فالثّور الوحيد الهائجُ في المنطقة هو المُتطرف الإسرائيليّ الذي أصبحَ وسيصبح لجمُهُ شبه مستحيل. وكلّ هذا سيغيّرُ الشرق الأوسط فعلاً.. إلى شرقٍ أوسط جديد، امّا شكله فوحدهم سكّانه وحُكّامه عبر اختياراتهم سيحدّدون شكل المرحلة المقبلة: إمّا «سلامٌ بلا خيول» أو «حتّى نطرُدَ الحرّاس عن أسوار قلعتِنا».

(كاتب فلسطيني في الرباط)

> مرّت الأيام الـ400 ثقيلة وجنونيّة على الجالسين تحتَ القصف واحتمالات الموت والجوع في غزّة

كاريكاتير عماد حجاج

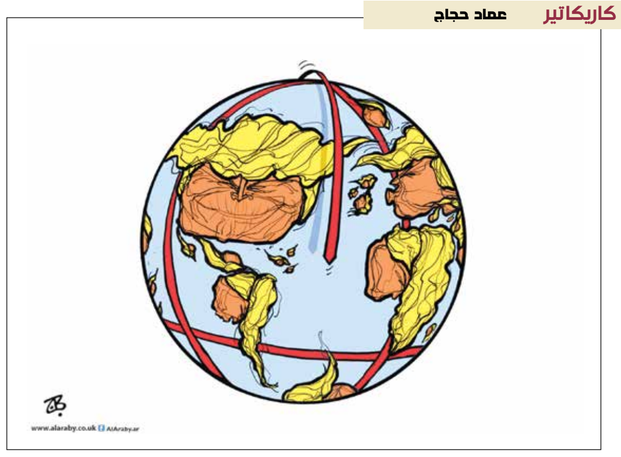

ترامب رئيساً... شدّوا الأحزمة

أسامة أبو ارشيد

صحيحٌ أن الأميركيين وحدهم من ينتخبون رئيسهم كل أربع سنوات، إلا أن العالم كله يتحمّل تبعات كيفية تصويتهم، أسباب ذلك معروفة، ولا تحتاج تفصيلاً كثيراً. الولايات المتحدة هي القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية الأولى عالمياً، ولا توجد قوة أخرى قادرة على منافستها. وإذا أضفنا أن السياسة الخارجية الأميركية عدوانية شرسة في جوهرها ومنطقها، فهذا يضاعف من أهمية صانع القرار في البيت الأبيض وخطورته. وفي حالة دونالد ترامب، فإن صفات العنصرية والنّوم والسلطوية والفساد الجامح والفوضى المعروف بها ستكون وبالاً محتملاً على العالم بأسره، وليس على الأميركيين فقط. وما زلنا نتذكّر كيف أن سنوات جائحة كورونا المتجدّد (كوفيد 19) خلال رئاسته كانت نقمة على البشرية، لأن الولايات المتحدة تحت قيادته كانت في حالة فوضى عارمة جعلتها بؤرة الوباء في مجموع وفيات تجاوزَ المليون ومائتي ألف شخص من أصل سبعة ملايين عالمياً. لم تكن أميركا قادرة على التعامل بكفاءة مع الجائحة خلال سنوات حكمه، فتحمّل الجميع معها جزءاً كبيراً من الفاتورة الباهظة، صحياً واقتصادياً. إنها معضلة العالم مع أميركا، التي هي، إلى حد كبير، مركز القرار الدولي، وتمثّل قيادته، ويراهن عليها في الإيداع الطبي والتكنولوجي والاستقرار السياسي والاقتصادي. ولكن، أميركا غالباً ما تهمل دورها المفترض والمزعوم بما هي مرساة استقرار عالمي، وتكون عاصفة عاتية من الفوضى والدمار لا تستثني أحداً، فكيف إن كان على رأس قمة الهرم فيها شعبويٌّ مريض نفسياً وشاذٌ أخلاقياً ومفلس قيمياً؟

يستعد ترامب إلى العودة إلى البيت الأبيض بعد أربع سنوات من مغادرته له في انتخابات خسرها وصفها بالمزوّرة، لم يغادر ترامب الحكم مطلع عام 2021 بسلام وهدوء، بل حاول أن يتشبث بالحكم حتى آخر لحظة، واقتحم أنصاره مبنى الكونغرس واحتلوه بضع ساعات. منذ ذلك الحين يواجه ترامب الذي جرى عزله مرتين في مجلس النواب، لكن مجلس الشيوخ رفض إقالته، قضايا جنائية ومدنية لا حصر لها، بل إنه دين في ربيع هذا العام بـ34 تهمة جنائية في قضيةٍ دفع أموال بما يخالف القانون لشراء صمت ممثلة أفلام إباحية. غير أنه لا القضايا ولا الاتهامات التي تلاحقه، ولا رائحة الفساد التي تفوح منه، ولا التصريحات البغيضة التي يطلقها بحق شرائح كثيرة من مجتمع الأميركي، ولا سلوكه غير السوي، يؤثر في شعبيته بين قواعده الواسعة. على العكس، كلما واجه ترامب مشكلات قانونية أكبر وتغطية إعلامية سلبية أكثر تضاعفت قوته وزاد تمسّك أنصاره به.

«استعادة سلطة أميركا الأخلاقية» كشعار ترامب «جعل أميركا عظيمة ثانية»، شعاران زائفان ومضللان، لا ينهضان إلا على العظام المسحوقة لضحاياهما في العالم وأرواحهم المزهقة ودمائهم المسفوكة. بغطاء من «سلطة أميركا الأخلاقية» تشنّ إسرائيل حرب إبادة وحشية في قطاع غزّة لم تحرّك في ضمير بايدن وأخلاقه شعرة أو ذرّة إنسانية. وها هو ترامب يأتي متعهداً بتأييد حرب الإبادة نفسها، بل دعمها أكثر، فمنظومته الأخلاقية لا تقل وضاعة عن منظومة بايدن ومنافسته الديمقراطية الخاسرة كامالا هاريس. أما خلاف الديمقراطيين وبعض الجمهوريين مع شعار ترامب «جعل أميركا عظيمة ثانية» فلا يمتّ للأخلاق بصلة، بقدر ما أنهم يعارضون ما يصفونه بانعزاليّته عالمياً لناحية تردّده في دعم حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أداة الولايات المتحدة في الإخضاع العالمي. يتفق معارضو ترامب معه في دعم إسرائيل المطلق، ولكنهم يخالفونه في عدم رغبته في استمرار دعم أوكرانيا بعشرات المليارات من الدولارات في حربها مع روسيا. بالنسبة لهؤلاء، لا ترتقي إنسانية الفلسطينيين إلى إنسانية الأوكرانيين ولا الإسرائيليين. يفاضل الأميركيون في كل دورة انتخابية بين سيئين يختارون أحدهما. أما الكارثة الكبرى، فإن العالم كله يرث سوء الخيارات وسوء البدائل الأميركية، حتى يشاء الله أمراً كان مفعولاً. ختاماً، شدّوا أحزمة الأمان، فنحن على موعدٍ مع سائقٍ أميركي آخر طائش ومتهوّر، أما من حيث السوء فهم سواء.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

مَن سيحدّد وجه الشّرق الأوسط؟

مهنّد دُويب

قبل أنْ تتبنّى وزيرة خارجيّة الإدارة الثانية لجورج بوش الابن كوندالِيزا رايس مصطلح «الشّرق الأوسط الجديد»، كان شيمون بيريس كتَبَ كتابه الذي صدر بعد نحو عامين من توقيع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتّفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، تحتَ العنوان نفسه، وكانت رايس، خلال فترة الحرب الإسرائيليّة على لبنان (2006)، كأنّها انتقلت من برنامج «الشّرق الأوسط الموسّع» الذي أعلنته الولايات المتّحدة إلى تبنّي الرؤية الإسرائيليّة بشكل كامل عن إعادة «هندسة» الشّرق الأوسط (التّعيس)، وإنْ شكّك باحثون في أنّها قالت ذلك، وأرجعوا تداول الجملة إلى سوء التّرجمة، لكنّ ذلك ليسَ مهمّاً الآن، فها هو نتنياهو يعيد الجملة إلى الواجهة، حينَ قالَ وهو يبدأ مهاجمة لبنان: «الآن.. بدأنا خطّة مُمَنْهَجَة لتغيير الشّرق الأوسط»، وأعلن عن محاور ما سمّاه «الخير والشّر» من نيويورك، حيثُ منظمة الأمم المتّحدة ومجلسُ أمنها، وحيثُ القوانين التي لا طائل منها، والتّوحّش «البربري» الذي يرتدي ثوبَ الحضارة، ويقدّم تصوّره الأصولي حول شكل التّحضّر.

طوال السّنوات الماضية، تضع دولة الاحتلال الإسرائيليّ ومن خلفها الولايات المتّحدة بإداراتها المتعاقبة خططا لتغيير (هذا) الشّرق الأوسط، أو تجديده أو تدجينه، وكانَ الأمر أصبحَ لازمة سخيفة لأيّ إدارة أميركيّة، ثمّ تكتشف أنّ خططها للتغيير الاستراتيجيّ لم تكن إلّا فوضى غير منظّمة. ولننتظر قليلاً إلى الوراء: أسقطت الولايات المتّحدة النظام العراقيّ، بزعم وجود أسلحة دمار شامل، ورجّحت كفّة حكم نوري المالكي، ما عزّز وجود الجماعات المسلحة (المقرّبة من إيران)، ثمّ بحثت عن طرق للخروج من وحل العراق، تماماً كما خسرت 20 عاماً من وقتها وجهدها وجنودها في أفغانستان، التي عادت حركة طالبان فيها إلى سدّة الحكم، إضافة إلى أنّها دعمت بشكل مباشر بعض الجماعات المسلّحة في سورية، حيثُ اعتبرت أنّها تساهم في مواجهة المدّ الروسيّ/ الإيرانيّ الذي استعانَ به نظام بشار الأسد.

إذن، يبدو معقولاً أنْ تصل أيُّ إدارة أميركيّة إلى أنّ الفشل الذريع الذي مُنيت به في كلّ الحروب والتّغييرات التي قادتها، يتطلّب منها تغيير سياساتها تجاه المنطقة، أو على الأقل كفّ يدها عن هذه المنطقة المنكوبة، لكنّ ذلك مستحيل المنال، حيثُ الفوضى والانقسام (والاقتسام أيضاً) هما ضمانُ بقاء دولة الاحتلال. وعليه، كانَ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023) حدثاً مفصليّاً، شأن انهيار جدار برلين، غيّر حسابات الاحتلال والولايات المتّحدة، وأعاد إلى الواجهة قضيّة فلسطين قضيّة أساسيّة لا يمكن الوصول إلى الاستقرار (إنْ كانَ أحدٌ يرغب بالوصول إليه) بلا إيجاد حلّ عادل (بشكل ما) مستند إلى الشرعية الدولية (غير الشرعيّة غير العادلة)، وكانَ نقطة انهيار لأسطورة جيش الاحتلال الذي لا يُقهَر، حينَ كبّدته فصائلُ مسلّحة بإمكانات بسيطة خسائر هائلة، وصمدت صموداً أسطوريّاً، رغمَ تغوّله وتوحّشه على المدنيين بشكل لن ينساه التاريخ، ولا يمكنُ وصفه إلّا بـ«النازيّة الجديدة».

الآن، ومع اقتراب الحرب من يومها الـ400، وفي ظلّ الانتخابات الأميركيّة، وتطوّرات الحرب في لبنان منذ تفجيرات «البيجر» والاغتيالات الكبيرة التي جرت في أسبوع فقط، يبدو أنّ دولة الاحتلال استعادت هالة القوّة والرّدع إلى درجة العظمة والجنون، ولا يحضرني إلّا محمود درويش وهو يقول في احتفاليّة نظمتها جامعة بيرزيت بمناسبة إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ للجنوب اللبنانيّ عام 2000، إنّ «إسرائيل انتصرت على العرب أكثر من طاقتها على تحمّل تبعات نصرها، إذ صار دماغها العسكري أكبر من جسدها، فأصبحت أسيرة لفائض قوة جشعة...». لذا، إن كان نتنياهو يفكّر بصياغة مصالح فرنسا في القارّة. لا سيما بعد نجاح المستثمرين المغاربة في كسر الهيمنة الفرنسية والأوروبية على أسواق عدة دول (السنغال والغابون وساحل العاجل ...)، فهو ثاني أكبر مستثمر أفريقي بعد جنوب أفريقيا.

يخشى مراقبون أن تكرّر الدبلوماسية المغربية سيناريو الاعتراف الأميركي الذي كان مقابل تطبيع المملكة علاقاتها مع إسرائيل، فاعتبرت واشنطن وغيرت خريطتها ووعدت بقنصلية في الصحراء من دون أن يتحقق ذلك. تصحّح باريس بدورها خريطة المغرب، مؤكّدة على لسان جون نويل بارو؛ وزير أوروبا والشؤون الخارجية، أن فرنسا ترفق القول بالفعل، مؤكدا بدوره، أن بلاده تعتزم تعزيز حضورها القنصلي بالصحراء. لا تجد كل هذه التحولات لها صدىً في مجلس الأمن، فتأثير واشنطن وباريس من أصل خمسة دائمي العضوية، لم يظهر في القرار بشأن قضيةُ الصحراء، الذي صدر أخيراً بالفكرة والمضمون نفسيهما من دون أي تغيير.

أن الأوان أن يجيب مهندسو الدبلوماسية المغربية عن سؤال انعكاس الثمن الذي يدفع (التطبيع، الهيمنة الاقتصادية) لاستكمال الوحدة الترابية على مسار القضية في أروقة الأمم المتحدة؟

(كاتب مغربي)

> ترغب باريس في تسخير المغرب جسراً لضمان عودتها الناعمة إلى منطقة الساحل الأفريقي تحديداً

(السترات الصفراء، تعقيدات المشهد السياسي، الخروج من أفريقيا...)، فكانت الزيارة مائدة من السماء على الرئيس الفرنسي بعدما فتح الأبواب، وبالأفضلية والامتياز، أمام الشركات ورجال الأعمال الفرنسيين في عدد من القطاعات الحيوية؛ بدءا بتطوير شبكة السكك الحديدية مرورا بتطوير صناعات الطيران، وليس انتهاء بالطاقات المتجدّدة.

بوضوح أكثر، وبلغة الأرقام، تسعى شركات فرنسية إلى كسب عقود مستقبلية، بدعم من الرئيس ماكرون، فشركة الستوم تنافس لنيل عقد لبيع 18 عربة لخدمة القطارات السريعة، وأن تكون حاضرة في مشروع تمديد الخط السريع نحو مدينة مراكش، في سياق تأهيل بنية النقل السككي في البلد استعدادا لكأس العالم. كما تأمل شركة إيرباص في منافسة بوينغ، قصد الحصول على حصّة من خطة تجديد أسطول النقل الجوي المغربي، الطامح إلى شراء 188 طائرة بحلول عام 2037. كما تفاوض من أجل بيع 18 مروحية كاراكال للقوات المسلحة الملكية بقيمة مليار يورو. تطمح شركة قيوليا من جهتها، إلى إنشاء أكبر محطة لتحلية مياه البحر في أفريقيا والثانية على مستوى العالم، بنواحي العاصمة الرباط، بحلول عام 2028. فيما نجحت أخرى في ذلك، فقد ظفرت شركة توتال إنيرجي بمشروع بقيمة ملياري يورو لإقامة المرحلة الثانية من حديقة الرياح في مدينة تازة. كما نجحت شركة «سي إم إيه سي جي إم» في توقيع اتفاقية في مجال النقل البحري لاستغلال ميناء الناظور 25 عاما. زيادة على ذلك، ترغب باريس في تسخير المغرب جسراً لضمان عودتها الناعمة إلى منطقة الساحل الأفريقي تحديداً، مستغلة نفوذه وعلاقاته بالدول الأفريقية لإعادة صياغة مصالح فرنسا في القارّة. لا سيما بعد نجاح المستثمرين المغاربة في كسر الهيمنة الفرنسية والأوروبية على أسواق عدة دول (السنغال والغابون وساحل العاجل ...)، فهو ثاني أكبر مستثمر أفريقي بعد جنوب أفريقيا.

المغربية سيناريو الاعتراف الأميركي الذي كان مقابل تطبيع المملكة علاقاتها مع إسرائيل، فاعتبرت واشنطن وغيرت خريطتها ووعدت بقنصلية في الصحراء من دون أن يتحقق ذلك. تصحّح باريس بدورها خريطة المغرب، مؤكّدة على لسان جون نويل بارو؛ وزير أوروبا والشؤون الخارجية، أن فرنسا ترفق القول بالفعل، مؤكدا بدوره، أن بلاده تعتزم تعزيز حضورها القنصلي بالصحراء. لا تجد كل هذه التحولات لها صدىً في مجلس الأمن، فتأثير واشنطن وباريس من أصل خمسة دائمي العضوية، لم يظهر في القرار بشأن قضيةُ الصحراء، الذي صدر أخيراً بالفكرة والمضمون نفسيهما من دون أي تغيير.

أن الأوان أن يجيب مهندسو الدبلوماسية المغربية عن سؤال انعكاس الثمن الذي يدفع (التطبيع، الهيمنة الاقتصادية) لاستكمال الوحدة الترابية على مسار القضية في أروقة الأمم المتحدة؟

(كاتب مغربي)

حربٌ إسرائيلية على العالم

مالك ونوس

حين وقف رئيس مجلس الحرب الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام الكونغرس الأميركي، قبل أشهر، متحدّثاً عن دور كيانه في منع إيران من امتلاك أسلحة نووية، قال إن الأمر ليس صداماً بين الحضارات، في وصفه ما يعدّه صراع دولة الاحتلال الإسرائيلي والغرب مع الإسلام، بل ابتدع صراعاً يبرزه بطلاً عالمياً حين تحدّث عن صدام بين الحضارة و«البربرية». ولم ينس أن يعطي كيانه دوراً دولياً في حماية الحضارة نيابةً عن كل الدول، مشرّعاً لنفسه استخدام كل الأدوات المتاحة له لمحاربة تلك «البربرية» التي حصرها بإيران و«محورها»، «محور الإرهاب»، كما سماه. ويأتي هذا التنظير لحروب مستقبلية يشنها كيانه مع المضي بالمشروع العدواني الذي أعلن عن بدء تنفيذه مع إعلانه الحرب على غزّة قبل أكثر من سنة، مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يقسم المنطقة إلى جبهتين، لن يتأخّر الصدام بينهما، إن تماشى زعماء المنطقة المعنيين مع جنونه.

وفي قاعة الكونغرس، تنافخ نتنياهو كثيراً حتى وصل الأمر به درجة من المغالاة قال فيها للأميركيين «عندما نمنع إيران من امتلاك السلاح النووي فإننا بذلك ... لا نحمي أنفسنا فحسب، بل إنّنا نحميكم». وفي هذا، يبدو نتنياهو وكأنه يقزّم القوة الأميركية، أو يرسلها إلى التقاعد، لينيط بيلاده الدور الذي أناطته أميركا بنفسها عقوداً، دور شرطي العالم. وليس غريباً أن نتنياهو قد اتخذ الدعم الأميركي الدبلوماسي والعسكري منقطع النظير، ومن ثم الشرعية عبر التصفيق الطويل والمتكرر الذي تلقاه من المشرّعين الأميركيين على كلامه، تفويضاً يستغله ليوجه حرابه لمن يشاء، وليهدد سلام المنطقة برمتها كما يشاء. وبالاعتماد على تفويض الأميركيين ودعمهم، ومشروعه للشرق الأوسط، يمكن تصنيف الضربة الكبيرة التي وجهها سلاح الطيران الإسرائيلي لدفاعات إيران الجوية وبعض منشآت تصنيع الصواريخ، وغيرها من المنشآت العسكرية، صبيحة يوم 26 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في إطار الصدام الذي تحدث عنه. كما يمكن أن تكون بداية تصعيد إسرائيلي غير مسبوق، وربما استفتاحاً لحروب إسرائيلية تطاول شظاياها العالم، حروبٌ لم يُخفِ سياسيون إسرائيليون من مجانين اليمين الديني الفاشي الرغبة في شنها من أجل تحقيق حلمهم بـ«إسرائيل الكبرى».

ربما يُعدُّ استخدام كلمة بلاء توصيفاً متواضعاً عند الحديث عن الكوارث المتوالدة التي تسببها دولة الاحتلال للشعب الفلسطيني ولشعوب الدول المجاورة. غير أن ما لا يتحدث عنه كثيرون هو ذلك التحدي الذي يواجه السلام الدولي جراء الحرب الإسرائيلية على الشعبين الفلسطيني واللبناني، والتهديدات الدائمة التي تتضمنها خطط الإسرائيليين لتغيير الشرق الأوسط ليصبح على مقاسهم، لما يمكن أن تسبّبه هذه الخطط من قلاقل وتهديدات أمنية لدول العالم. وإذا كان منع عمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وواقعة قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي عدة مواقع لقوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان (يونيفيل)، في العاشر من الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول)، بمثابة التحدّي للمؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة، فإن قصف مواقع «يونيفيل» يُعدُّ، من جهة أخرى، تهديداً ورسالة تحدٍّ للدول المشاركة في هذه القوات الأممية، ومنها دولٌ أوروبية نالت نصيبها من الضرر جراء الإسرائيلية. ثم كان التهجم على أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، وغيره من مسؤولين أمميين وزعماء في أوروبا وخارجها ممن انتقدوا الحرب الإسرائيلية على غزّة ولبنان، ليشكل رسالة واضحة يريد الإسرائيليون أن يغرسوها في رؤوس كل المعنيين، ضحايا في المنطقة، أو متفرجين في العالم، مفادها بأننا سنهدّد كل من نرى فيه خطراً علينا، وسنضرب أينما نشاء ونقتل من نريد، ولن يستطيع أحد إيقافنا أو حتى توجيه مجرد انتقادٍ أو لوم لنا.

وبعد أن تحصّل نتنياهو على شرعية من الكونغرس الأميركي في خطابه الذي ألقاه أمامه، في 24 يوليو/ تموز الماضي، فهاجمة كل من يرى فيه تهديداً لكيانه، وهو ما فعله بمهاجمته إيران ولبنان، قصد الأمم المتحدة، في 27 سبتمبر/ أيلول الماضي، ليلعب على أوتار جعلتها حرب الإبادة التي يشنها على الشعب الفلسطيني تطلق نغمات ناشزة. أراد نتنياهو في الأمم المتحدة، وعبر خرائط رفعَها أمام قلةٍ بقوا في القاعة بعد أن غادرها زعماء دول ودبلوماسيين حين بدأ إلقاء خطابه، أن يبرر حربه على الشعب الفلسطيني والهجمات على لبنان وسورية واليمن، كذلك الهجمات التي خطط لتنفيذها على العراق وإيران. وحين قال مهدداً بلهجته العدائية الدائمة: «لا يوجد مكان في إيران لا تستطيع الذراع الطويلة لإسرائيل الوصول إليه. وهذا ينطبق على الشرق الأوسط بأكمله»، أراد أن يوصل رسالةً يُفهِمُ فيها من يسمعونه، بأنهم أيضاً معنيون بتهديداته، فلا أصدقاء لإسرائيل إن داس أحدهم على طرف لها.

وإذ تحدّى نتنياهو قرارات الأمم المتحدة حين رفع خريطةً تظهر الكيان الإسرائيلي يضم قطاع غزّة والضفة الغربية، اتبع سياسة الولايات المتحدة في تصنيف الدول وفق ولائها لواشنطن أو عدمه. فقد حاول نتنياهو تقسيم العالم حين أشهَرَ على الملأ خريطتين؛ الأولى مكتوب عليها «الحلف المبارك»، ويضم كيانه ودولاً عربية، والأخرى تضم إيران والعراق وسورية ولبنان واليمن، ومكتوبة عليها عبارة «الحلف الملعون». وبتقسيمه المنطقة بهذه الطريقة مطلقاً التسمية الشاذة: «الحلف الملعون»، بدا نتنياهو وكأنه يريد حشد دول أخرى إلى صفه، مستلهماً التجربة الأميركية بعد تفجير برجي مركز التجارة العالمي، سنة 2001، وطريقة تحشيد واشنطن دول العالم إلى جانبها في حربها على (الإرهاب)، ولم يكن ينقصه سوى أن يكرر كلام الرئيس الأميركي الأسبق، جورج بوش الابن، حين قال يومها: «من ليس معنا فهو ضدنا».

إلا أن القربة التي ينفخ فيها نتنياهو صارت قربةً مثقوبة. هي كذلك لأن عددين من زعماء العالم ودبلوماسيي دول كثيرة غادروا القاعة حين بدأ عرضُ بضاعته الكاسدة. وصارت مثقوبة بسبب المجزرة المتواصلة التي ينفذها جيشه في غزّة ولبنان على الهواء مباشرة.

إذا قال المثل العربي «خذوا أسرارهم من صغارهم»، فإننا في الحالة الإسرائيلية يمكن أن نأخذ أسرار الإسرائيليين من جانبي يم

التمرّد والأحزاب وأفق الانتقال في السودان

خيري عمر

يشهد السودان تحرّك بعض المكونات السياسية والحزبية، فمع نهاية الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول) أعلن بعض مستشاري «قوات الدعم السريع» استقالتهم، وفي بداية نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، بدأت «تنسيقية القوى الديمقراطية» مرحلة توطين أنشطتها في أوروبا. ويثير تزامن هذه التحرّكات مع سير المعارك في السودان النقاش حول تأثير التركيبة الحزبية على مآلات الحرب والسياسية السودانية. وهنا، تبدو أهمية تناول السياقات السياسية مكانة الدوائر الحزبية والعسكرية في المرحلة الانتقالية. كان التحرّك الأول في إعلان خمسة مستشارين، 26 أكتوبر الماضي، استقالتهم من المجلس الاستشاري. وعلى الرغم من الطابع الرمزي لهذه الخطوة، فإنها تفتح الطريق لتفكّك الحاضنة السياسية لقوات لدعم السريع، وخصوصاً مع كشف المؤتمر الصحافي عن جانب من مساعي أسرة قائد هذه القوات حمدان دقلو (حميدتي) إلى تشكيل وضع السودان العسكري والأمني على ساحل البحر الأحمر، بإنشاء ثلاثة مطارات عسكرية وقوة بحرية قوامها 30 ألف عنصر، ضمن مشاركات مع أطراف إقليمية ودولية. بالإضافة إلى تزامن هذه المشاريع مع تطلع إثيوبيا لتكون قوة بحرية.

وفي أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، عقدت تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية (تقدم) اجتماعات في لندن لتوضيح موقفها من الحرب الجارية، وفي مناقشات عبد الله حمدوك في «تشاتام هاوس»، قام بتخليه عن الدعم السريع ورفض الانتهاكات ضد المدنيين، لكنه، في الوقت نفسه، دعا إلى توسيع الاحتجاج والتظاهر، كحراك في المنفى، ضد الانتهاكات. ورغم عمومية التوجيه، ينصرف موقف تحالف «تقدم» لتنظيم مظاهرات ضد الجيش والحكومة في العواصم الغربية.

على جانبي الحراك السياسي، وبينما استمدّت الاستقالة زخمها من تقدم الجيش في الخرطوم والوسط وشرق السودان، فهي توضح تنامي الظهير الاجتماعي للحكومة، وعلى الوجه الآخر، تراجع الحاضنة الاجتماعية لـ«الدعم السريع». وتعكس مظاهرات لندن، أوائل نوفمبر الجاري، ضعف تحالف «تقدم» وعدم قدرته على تقديم صورة قوية لمؤيديه في الداخل والخارج، وخصوصاً مع انتشار حوادث حرق القرى ونهب البيوت، حيث لم يكن هناك وجهٌ للدفاع عنها.

تشكّل هذه المشاهد اللقطات الأخيرة في الأزمة الجارية في السودان، ما يستدعي التعرّف إلى مُحفزات التمرّد. ومنذ بداية المرحلة الانتقالية في 2020، انكشفت الروابط الخارجية لقوى الحرية والتغيير، لتشمل بريطانيا ودولاً أفريقية، لتقوم الحكومة الانتقالية قناة الوصول السهل للنفوذ الأجنبي. ظهرت هذه الملامح مع طلب عبد الله حمدوك، في أثناء رئاسته الوزراء، الوصاية الدولية على الحكومة والجيش، واستمرّ، لاحقاً، في الدعوة إلى استبعاد القوات المسلحة من العملية السياسية، ليواجه السودان أزمة أخرى في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، نتج منها الدخول في مرحلة إعداد صيغة دستورية جديدة، جرى على أثرها إعادة تشكيل مجلس السيادة.

ومع استمرار هشاشة الكيانات الحزبية

> على مدى تاريخه، ورث السودان ظاهرة انتشار السلاح في أقاليم الحدود، ولم يكن لدى الحكومات القدرة على وحدة المؤسّسة العسكرية

> تستند الحرب الجارية في السودان إلى تحالف غير متجانس من العسكريين والمرتزقة، وانشغال بعض أحزاب اليسار بملء فراغ ما بعد عمر البشير

وحداثة الهيكل العسكري للدعم السريع، شكلت محاصصة مجلس السيادة مدخلاً إلى انقسام الجيش والقوى المدنية، فقد زادت صعوبة دمج «الدعم السريع» من الصراع على الظهير الاجتماعي للحُكم الانتقالي. وبغض النظر عن ضعف الأحزاب والمكونات النقابية، فقد توزّع تأييدها على المكونات العسكرية. ولذلك، انقسمت مجموعتا الحرية والتغيير على «الاتفاق الإطاري» ما بين الولاء للجيش أو البعثة الدولية، لتواجه الحكومة انقسام المؤسّسة العسكرية وتباين مواقف الأحزاب على خلفية الموقف من قرار رئيس مجلس السيادة في أكتوبر 2021، ليظهر تحالف «قوى الحرية والتغيير ـ المجلس المركزي» تصنيفه انقلاباً عسكرياً، ليتماثلوا مع الموقف الأميركي.

دشّنت هذه الأرضية مرحلة التسارع على التغلغل في مؤسّسات الدولة وازدواج مقرّات الجيش ومعسكراته. فعلى الرغم من محاولات دمج «الدعم السريع» في المؤسّسة العسكرية، هيمنت الميول الانفصالية على تصرفاته، فمنذ بدء المرحلة الانتقالية، انشغل حميدتي بتوسيع نفوذه، وبجانب دعم إطاحة عمر البشير وحماية اعتصام «القيادة العامة»، حرص على تأكيد دوره في إقرار الوثائق الدستورية والبحث عن ظهير له من الأحزاب السياسية. تطور هذا المسار ليصل إلى التساند المتبادل ما بين «الدعم السريع» و«الحرية والتغيير ـ المجلس المركزي». وهنا، تَكوّنت قاعدة الانقسام الرأسي في الدولة والحركات السياسية.

ومع وضوح الانقسام، اتجهت «قوى الحرية والتغيير ـ المجلس المركزي»، أواخر أكتوبر/ تشرين الأول 2023، إلى تجديد شكلها تحت مُسمّى «لتنسيقية القوى الديمقراطية المدنية (تقدم)» الذي أُعلن عنه في مؤتمر أديس أبابا، 30 مايو/ أيار 2024، ليكون مظلة لأحزاب اليسار وتنظيماتها النقابية، لتشارك في اجتماع « القوى السياسية والمدنية السوداني» بالقاهرة في السادس من يوليو/ تموز 2024 تحت مظلة تقريب مواقف الأحزاب والنخبة السودانية تجاه وقف الحرب والبدء في الحل السياسي.

وعلى خلاف هذه التطلعات، لم يحدث تغير يُعتد به في الكيانات المدنية، فقد ظل انشغالها الدائم بإزاحة الجيش وتقاسم السلطة، وإزالة التمكين، وهي ممارساتٌ مناسبة لتكوين بيئة عدائية. وبقدر ما تُظهر الوثائق الدستورية عدم تناسب المحتوى السياسي مع متطلبات الانتقال الآمن، فإنها تعكس أولوية الوصول/ الاستيلاء على السلطة لدى النخبة الجديدة.

وفي هذا السياق، جاء انشغال «الدعم السريع» بالتقارب مع قوى حزبية والحديث عن يوميات الحرب على حساب صياغة مشروعه السياسي، واكتفى بالحديث عن مشكلات التهميش وسرديات عامة عن الدولة الجديدة واستلام السلطة، لتكون التطلعات الشخصية واضحةً في كلام حميدتي وبعض مستشاريه.

وفي السياق، تشير تجربتا، «قوى الحرية والتغيير ـ المجلس المركزي» و«تقدّم» إلى الميل الدائم إلى القوى الخارجية، فكل أطروحات حمدوك انصبّت على تمكين العوامل الخارجية من مفاصل الدولة السودانية. لم يكن هذا المنحى وفق أفكار خلاقة، فعلى الرغم من رفض 56 دولة، لم ترق أطروحات الجهتين لاقتراح نظام واضح الملامح بقدر التركيز على مرحلة انتقالية أربع سنوات وبرنامج إزالة التمكين تحت «شرعية» ثورة ديسمبر الديمقراطية. ولعل هذا ما يثير مسألة حيوية عن دور الجناح العسكري للمشروع، «الدعم السريع»، وخصوصاً ما يتعلق بهشاشة تكوينه وتواضع خبرته السياسية. تكشف عمليات التفاوض منذ 2020 عن تمكين حلفاء «الدعم السريع» من السلطة المدنية والجيش.

وبشكل عام، لا تستند مواقف التمرّد إلى خلفية معرفية. وبينما قام مشروع جون قرنق على أرضية فكرية واضحة؛ تصحيح العلاقات في الدولة أو الانفصال، تفتقر دوائر «الدعم السريع» الماكينة الفكرية اللازمة لصياغة مشروع سياسي، فكل المساهمات ارتبطت بالتمويل السياسي، بشكل وَجّه أولوياتها نحو الصراع على السلطة أكثر من الاهتمام بتطوير نموذج للسودان المرغوب. ولهذا، تبدو عملية التمرّد أقل من مسألة إثنية، حيث تقتصر على الاستيلاء، وليس مراجعة علاقات الهامش والمركز. ولذلك، غطت البداوة سلوك «الدعم السريع» في الهجوم على القرى والاستيلاء على الأملاك الخاصة، ما يشير إلى نمط تخريبي لا يستهدف استمالة مجتمع المهمّشين أو غيره من المكونات الاجتماعية.

وعلى الرغم من خِفة المحتوى الثقافي لانشقاق «الدعم السريع»، سوف تؤثر الحرب إلى مدى بعيد في السياسة السودانية، فمن المرجّح أن يؤدّي اتساع الانتهاكات ضد الإنسانية إلى تشكيل أنماط من العداء والكراهية الاجتماعية، فالحرب الجارية تستند إلى تحالف غير متجانس من العسكريين والمرتزقة، وانشغال بعض أحزاب اليسار بملء فراغ ما بعد الرئيس السابق، عمر البشير، تقوم أفكاره على هدم المؤسسات الموروثة من النظام السابق وإعادة بنائها.

تضع هذه السياقات السودان أمام تحدّيات حرجة، فإنه إزاء غياب الأحزاب القوية والقادة الكبار، تقع الدولة في الانقسامات الدائمة. وبجانب العيوب الهيكلية، تمرّ النخبة السودانية بنقص حاد في رأس المال الاجتماعي وشدة الارتباط بأطراف دولية. ساهمت المرحلة الانتقالية في الكشف عن عيوب الحزبية المنتشرة في مرحلة الجبهة الإسلامية/ المؤتمر الوطني، كان أهمّها اتساع الارتباط بالمؤثرات الخارجية، نقص القدرات المؤسّسية وغياب المشروع السياسي. وخلال تنقلها ما بين العواصم الدولية، تَرَسّخت نزعة الاستناد للقوى الخارجية على حساب تنمية المساحات المشتركة.

وعلى مدى تاريخه، ورث السودان ظاهرة انتشار السلاح في أقاليم الحدود، ولم يكن لدى الحكومات القدرة على وحدة المؤسّسة العسكرية، لتوجّه مزاحمة الجماعات المسلحة على الدور الأمني والدفاعي. وكان ترسيم «الدعم السريع» مؤسّسة مُرافقة للجيش عاملاً أساسياً في تعدّد العقيدة القتالية، لتنصرف إلى نمط العصابات في قتل المدنيين. وفي ظل هذه الأجواء، لم يتمكّن السودان من توحيد التشكيلات المُسلحة ضمن الجيش الوطني، وبقيت عند مستوى تنسيق هشّ لمكافحة التمرّد.

ويكتملُ انفراط القوة السياسية مع تشتّت الأحزاب وموسمية تحالفاتها، فتاريخياً، لم تقدم ضمانة لتماسك الدولة، وهي، حالياً، تتسق مع عيوبها المُزمنة في ضعف القدرة على حماية الانتقال السياسي أو الحفاظ على الديمقراطية. وتُقدم ممارسات فترة ما بعد عمر البشير مؤشّرات واضحة الدلالة على استدعاء الصراع والتحريض على الحرب، بشكل يُطيح بالوضع الحزبي والحواضن الاجتماعية.

على أية حال، لا توفر الأنشطة الحالية لمؤيدي الحكومة ومعارضيها القوة السياسية اللازمة لوقف الحرب أو معالجة تداعياتها، فبجانب ضعف مساهماتها الفكرية في إنضاج القاسم المشترك للهوية السودانية، فإن ميلها الدائم إلى الانقسام يضعها في خانة العبء السياسي، ما يضع مسؤولية ومهام الانتقال على قيادة الجيش لتحالف اجتماعي، تكون مهامّه في صياغة المحتوى السياسي للدولة بعيداً عن الاستقطاب الحزبي.

(كاتب مصري في إسطنبول)

عن أفق التوريث الجديد في سورية

عمر الشيخ

ظهر الرئيس الأميركي المنتخب أخيرا دونالد ترامب، قبل أيام، وهو يخدمُ الزبائن في أحد مطاعم ماكدونالدز، في ولاية بنسلفانيا. ربّما كان ذلك في إطار الدعاية الانتخابيّة لحملته، مُضافاً إليه اختيارهُ شركة مأكولات سريعة وعمليّة، تمثّل نموذجاً صارخاً لهوية السّطوة الأميركيّة في التسويق السياسيّ، أي أن الفكرة القادمة من تزاوج ظهور البرجوازيّ، اليمينيّ، مع علامة تجارية، كثيراً ما تزعم أنها تختار موظفيها من جنسيّات مُتعدّدة في فروعها في العالم. هي فكرةٌ في وسعها أن تُكسب الشركة معنويّاً، وربّما ماديّاً، من عمليات بحث متصاعدة في آن واحد على المنصّات الافتراضية، مثلاً. وهذا قد يُعيد لها الأضواء قليلاً بعد اتهامات توثق دعمها جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال حربه على غزّة.

ما لبث مشهد وجود ترامب، ذاك، في «ماكدونالدز» موظفاً، أنّ تحوّل إلى مادّة للتندّر لدى بعض السوريين على الإنترنت. بغض النظر عن هزالة المقاربة بين البلدين، إلّا أنّ فكرة الاصطياد تلك تدل على تفكير بعثيّ، متخشّب، لم يزل ضارباً في العقل السوريّ. تقول النكتة: ثمّة من طالب المرشّح المُفترض لخلافة بشار الأسد، أي ابنه حافظ، بأن يعمل في أثناء حملته الانتخابية المقبلة خادماً للسوريين في مطعم «فلافل عَ كيفك» ضمن أحد فروعه (اللّامركزية) في دمشق!

وما بين المقارنة الساذجة والواقع المُضلّل، لاح السؤال السوريّ حول مستقبل الحُكم بعد رحيل بشار الأسد. ذلك الرحيل الذي قد لا يشير بالضرورة إلى رحيل النظام دولة عميقة. فالاختبارات مع الدول اللاعبة في مصير السوريين أظهرت مدى مرونة هذا النظام باختيار شخصياتٍ أخرى تقود ألعابه ومراوغاته وتقدّم الخدمات والتنازلات بجودة دمويّة، مقابل البقاء في الحكم. هي مرونة سريعة، مُنافسة، كالوجبات الجاهزة التي ألهمت بعض السّوريين بتقريب المسافات، وجعل ظهور ترامب، الشعبيّ، يذكّرهم بابن بشّار الأسد، حافظ. إنّه تفكير

> يتعرّض البيت الداخلي لنظام الأسد إلى تهديم تدريجيّ، يتمثّل بالتخلص من معظم الشخصيات التي تلوّثت بالدم أو ظهرت للضوء حتّى احترقت

العصابات المتوارية في خرابات المدن الخلفية، والشوارع المقطوعة، يبحثون عن ممثل يفهم طريقة العمل، ويُحَبّذ أن يكون من عائلة الزعيم السابق. رغم ما يحدُث في الجوار، تجدهم يفكرون بتلك الآلية المألوفة في هيكلة الحركات والمنظمات المسلّحة التي تقاتل عسكرياً وفق أيديولوجية شرسة، والتي قد لا تنهار، حتى لو جرى قطع رأس القائد. إذاً، ما الجديد في سورية حتى تروّج، على الأرجح، المخابرات الإعلامية التابعة لنظام الأسد، مثل تلك المقارنة السياسية، المنحولة، باقتراح حافظ بشار الأسد وريثاً لحكم هذا العدم السوريّ؟

يتعرّض البيت الداخلي لنظام الأسد إلى تهديم تدريجيّ، يتمثّل بالتخلص من معظم الشخصيات التي تلوّثت بالدم أو ظهرت للضوء حتّى احترقت من سياسيين واقتصاديين وإعلاميين، وقد بدأ ذلك إبّان خروج رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد، من المشهد السياسيّ كليّاً، مروراً باختفاء أسماء الأسد، زوجة بشار، بسبب إصابتها المزعومة بسرطان الثدي (...) ثم اشتعال حوادث القتل المفاجئة والمجهولة التي تعرّضت لها شخصيات قد لا تقرب الأسد، عائلياً، مثل مقتل مستشارته، القريبة من روسيا، لونا الشبل، ومقتل براء القاطرجي، رجل الأعمال المرتبط بروسيا أيضاً، والذي يستثمر النفط ويموّل مليشيات تابعة لإيران والأسد. وليس انتهاءً برفع جماعي لحصانات أعضاء في برلمان الأسد، لعل أبرزهم وأكثرهم شهرة رجل الأعمال النافذ محمد حمشو. إذاً، قد تكون هناك تغييرات داخلية تجري في بنية نظام الأسد، بالتزامن مع جرعات التعاون الأمني، التي تبتلع التعليقات على استهداف شخصيات فاعلة في الوجود الإيرانيّ، سوريّاً، من إسرائيل أو غيرها، فالجميع، حسب ما يبدو، يتصارعُ على تقديم الخدمات والولاءات لمصالح الدول المُسيطرة ضمن لعبة العصابات المتناحرة في سورية.

أمام تلك التغييرات الداخلية في نظام الأسد، التي بدأت باختيار وزراء في حكومته «الجديدة» أخيراً، لم يكونوا وزراءً من قبل، راحوا يتبعون تصفية إدارية جديدة ابتدعها الأسد، تتلخّص بالبحث عن الموظفين الأقارب الذين يعملون في مؤسسات النظام نفسها، ثمّ تفكيك وجودهم معاً، وتوزيعهم بعيداً عن بعضهم خوفاً من تشكيل كيانات داخلية للهيمنة على المناصب واقتسام الغنائم من دون الأسد.

هي محاولات لتهيئة الظروف للوقت المناسب لطرح حافظ بشار الأسد وجهاً بديلاً لأبيه، علماً أنّه لم يدخل المشهد السياسيّ بشكل واضح، لكنّه يتعلم اللّغات ومهارات القيادة، بينما يجري صقله في روسيا. وما اختفاء أمّه أسماء عن المشهد إلا جزءاً من سيناريو يتوقّعه مُحلّلون لشكل النظام القادم مع الوريث الجديد، حيث جرى ربط غياب أسماء الأسد عن الساحة الإعلامية بالتداعيات التي لحقت بشخصيات النظام الفاعلة لتبيض صفحة العلاقات والوجوه مع الخارج، عربياً ودولياً. ويمكن تفسير إعادة افتتاح بعض السفارات العربية والأوروبية في دمشق تحت غطاء التنسيق لإعادة اللاجئين السوريين، نوعاً من طروحات جسّ النبض أمام الرأي العام لتعويم النظام وشرعنة توريثه.

يعتاد النّاس على ما يتعلمونه، ويفضّلون الاستقرار بعد ويلات التهجير والفقر والقتل، خصوصاً إذا كان التجهيل السياسيّ، لغة حكامهم منذ عقود، هناك في المدن التي تسيطر عليها سلطة بشار الأسد. لا يبحث الناس عن آفاق المستقبل الجديد لسورية، إنهم يتعايشون بمرونة لا تصدّق، يناقشون في أسماء الوزراء الجدد للأسد، يذهب بعضهم إلى أوروبا عبر (المعارضة الداخلية) للحصول على المساعدات المالية لحكومة النظام تحت مسميّات «تعافي سورية».

يساهم الإعلام الأسدي، بمختلف أشكاله، مرئياً ومسموعاً ومكتوباً، بترسيخ تلك «المُعافاة» المزعومة. بينما يقنّن النظام للسوريين الماء والمال والكهرباء والأمان، يلغي الكرامة والحرية، ويترك بعضهم يُقتل في استهدافات إسرائيلية لمواقع عسكرية تابعة لإيران أو لغيرها في سورية. وعلى هذا النحو، يسقط معظم السوريين في ديناميّات الموت المنتظر، ويبرمجون عقولهم بانتظار تنفيذ فكرة توريث الحكم بعد بشّار الأسد، لابنه، وهم ربما يربطون ذلك بعوامل تاريخية واجتماعية وسياسية، تتفاعل بشكل معقّد وتؤثر على موقفهم وتقييمهم للموضوع، حيث يتعلق بعدة نواحٍ واقعية، بلورت الحرب ملامحها، منها ما هوَ متعلقٌ بطبيعة الجيش والقوات الأمنية القائمة على طيف يغلّبه الولاء المطلق للأسد بحكم الانتماء الطائفيّ والذي يدل على عقائديّة عالية أزاحت الانتماء الوطنيّ، وبالتالي سوف تحتاج إعادة الهيكلة وتمزيق ذاك البنيان إلى كثير من الزمن والجهد، وهذا ما سوف ينعكس على الاستقرار في بلد منهار أمنيّاً واقتصاديّاً.

من ناحية أخرى، يُظهر الضغط الدولي لقراءة الواقع السياسيّ ونوعية التحالفات الإقليمية داخل سورية أن القوى التي تهيمن على القرار محلياً تنحاز إلى خيار الاستقرار وقبول النظام الحالي، بسبب عدم توفر بديل يشكل توافقاً معنوياً للأشخاص الذين يسيطرون على الجيش وأغلب المؤسسات الرسمية، الأمر الذي قد يجعل السوريين يعتقدون بأن البدائل السياسية أصبحت محدودة. تضاف إلى ذلك نظرة التحفظ من تجارب الماضي، حيث عاشت البلاد مراحل انقلابات عسكرية طويلة وحروب داخلية، وهذا التاريخ قد يولّد لدى بعض السوريين قلقاً من إعادة المشاهد تلك مع إضافة غير معهودة، أن كلّ الجيش تقريباً يدين بالولاء للأسد، أكثر من الولاء لسورية والسوريين. وهذا ما قد يدفع التطورات إلى حرب أهلية، يرجّح امتدادها إلى الجوار وتهديد استقرار بلدان كبيرة، مثل تركيا والعراق، وخليفة الغرب في المنطقة، إسرائيل.

وأخيراً، ضعف المعارضة السورية، مسلّحة أم سياسية، فانقسامها المتشعب في المشهد جعل سوريين كثيرين يفقدون الثقة بهم وباختياراتهم لحلول الأزمة التي كانت ثورة بلا قائد أو مجلس قيادة موحداً. كانت المعارضة تفتقر إلى الزعامة والتأثير بعد انتشار السوريين في بلدان اللجوء، هؤلاء الذين ما عاد معظمهم يحلم بالعودة إلى سورية وكانوا مع الثورة، فيما بقي من بقوا قلّة متوازنة في إدلب، يؤيّد نصفهم أفكاراً متشدّدة لا تناسب كلّ السوريين. هو الانقسام إذاً وقلّة تأهيل المعارضة لقيادة البلد وإحداث تغيير حقيقي في المستقبل القريب.

لقد عزّز الإعلام والتعليم في سورية منذ اندلاع الثورة سردية نظام الأسد، وكُرّست أفعال الجيش والأمن «بطولات». في المقابل، جرى وصم كلّ من تمرّد على النظام بالإرهابيين، وهذا على مدى أكثر من عقد أنجب جيلاً مضطرباً في فهم السياسة والثورة، ومؤيداً للنظام من شدّة الجهل والخواف. النظام بوصفه الدولة، يخوّن المتمردين على الدولة لأنهم ضدّ سورية! وهذا يجري يومياً من خلال عمليات مسح ممنهجة لحقوق من هجّرهم طيران الأسد الحربي ومليشياته وحلفاؤه، ثمّ دفعهم للخروج من سورية بعد أن دمّر مدنهم ومناطقهم المعارضة، واليوم يعمل الأسد على عقول ومخيلات الأطفال والشباب لترسيخ مزحة قاتلة لاقتراح وريث جديد - مستعمل في أفق سورية المجهول، من سوف يمنعه يا ترى؟

(كاتب سوريّ في قبرص)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■
الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■
منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads